أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1999–2022

The Impact Of Tax Expenditures On Economic Growth In Algeria 1999-2022

ط .د : لالو عائشة[1]، أستاذ : بوقناديل مُحَمَّد[2]

1مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي(GPES)جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ، aicha.lalou@univ-tlemcen.dz

2مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي(GPES)جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ،، mohammed.bouknadil@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2025/09/20 تاريخ القبول: 2025/12/02 تاريخ النشر: 2025/12/15

ملخص:

تعتبر النقاقات الجبائية أحد اهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات لجذب الاستثمار وتحقيق التنمية والتطور الاقتصادي. تهدف هذه الدراسة الى تحديد أثر النقاقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2022 تطلب معالجة إشكالية الموضوع الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض مفاهيم عامة حول ماهية النقاقات الجبائية ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL؛ تم استخدام كل من ضريبة علىالارباح IBS والرسم على القيمة المضافة TVA والرسم على النشاط المهني TAP للتعبير عن النقاقات الجبائية عن كمتغير تابع؛ ناتج محليالخام للتعبير عن النمو الاقتصادي كمتغير مستقل. خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجلبينالنفقات الجبائية و النمو الاقتصادي بقيمة موجبة ومعنوية فيحدود، 5% لكل من IBS، TVA و الاثر سلبيللرسم على النشاط المهني على النمو الاقتصادي حيث الزيادة بوحدة واحدة في قيمته يؤدي إلى تغير النمو الاقتصادي (نتج محلي الخام) بـ 0.123940-. لكنه يعتبر أثر ضعيف مقارنة مع حجم النفقات الجبائية ممنوحة.

الكلمات المفتاحية:النقاقات الجبائية، النمو الاقتصادي، ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDLضريبة على الارباح IBS،الرسم على القيمة المضافة TVA،الرسم على النشاط المهني TAP

تصنيف JEL: C52.O47, E62،

Abstract:

Tax expenditures are considered one of the most important tools of fiscal policy used by governments to attract investment and achieve economic development and progress. This study aims to determine the impact of tax expenditures on economic growth in Algeria during the period 1999–2022. To address the research problem, the study adopts a descriptive-analytical methodology to present general theoretical concepts related to tax expenditures. Furthermore, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model is employed to empirically assess the long-term relationship between the variables. The analysis utilizes the following as proxies for tax expenditures: the corporate income tax (IBS), the value-added tax (TVA), and the professional activity tax (TAP). Economic growth is represented by the gross domestic product (GDP) as the dependent variable.

The findings of the study revealed a long-term relationship between tax expenditures and economic growth, with a positive and statistically significant effect at the 5% level for both IBS and TVA. However, TAP showed a negative effect on economic growth, where an

increase of one unit in TAP leads to a decrease in GDP by -0.123940. However, this effect is considered relatively weak when compared to the overall magnitude of the tax expenditures granted.

***Keys words*:** Tax expenditures,economicdevelopment,the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model,the corporate income tax (IBS), the value-added tax (TVA), the professional activity tax (TAP)

***JEL classification codes*:** E62, O47, C52

المؤلف المرسل:لالو عائشة ، **الإيميل**:aicha.lalou@univ-tlemcen.dz

تمهيد.

تعتبر السياسة الجبائية من أبرز أدوات السياسة المالية التي تعتمدها الدول بغية تحقيق أهدافها الاجتماعية و الاقتصادية، إذ لا تقتصر وظيفتها على تعبئة الموارد المالية لخزينة الدولة، بل تتجاوز ذلك لتُصبح وسيلة فعالة في تشجيع النشاطات الإنتاجية، وتحقيق العدالة الاجتماعية و كذلك تحفيز الاستثمار. في هذا الصدد، يبرز مفهوم النفقات الجبائية كأداة مرنة تعتمد على منح تخفيضات أو إعفاءات ضريبية . تكمن أهميتها كونها وسيلة غير مباشرة لتحفيز النمو الاقتصادي دون اللجوء إلى الإنفاق العمومي المباشر، مما يجعلها خيارًا مفضّلاً لدى العديد من الدول، خاصة في سياقات التقشف أو محدودية الموارد أو ضمن سياسة ترشيد النفقات.

كما تعد العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي محل اهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية، حيث أصبحت موضوعًا للعديد من الدراسات التجريبية التي نالت اهتمام متزايد من قبل الباحثين في السياسات المالية، وذلك في ظل تزايد حجمها وتأثيرها على الموازنات العامة للدول. وقد أشارت العديد من الدراسات، كدراسة Tanzi and Zee (2001)، إلى أن النفقات الجبائية يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي إذا تم استخدامها بشكل موجَّه ومدروس، أما على المستوى العربي، فقد توصلت دراسة البشير وعبد الجليل(2017)، إلى أن النفقات الجبائية في دول المغرب العربي لم تُترجم إلى نمو اقتصادي واضح، وهذا بسبب ضعف التنسيق بين السياسات الجبائية والمالية من جهة، وغياب آليات التقييم والمتابعة من جهة أخرى.

وفي السياق الجزائري، تبقى الإشكالية أكثر تعقيدًا، حيث تم اعتمد النفقات الجبائية بشكل واسع منذ أواخر التسعينيات آين تمنح الدولة سنويًا إعفاءات وتخفيضات ضريبية معتبرة في إطار تشجيع القطاع الخاص ودعم الاستثمار، دون وجود تقييم دقيق لمدى انعكاس هذه النفقات على التطور الاقتصادي. هذا ما يدفعنا للتساؤل حول مدى فعالية هذه السياسة الجبائية، وهل أدّت فعلاً إلى تعزيز الناتج المحلي الخام، أم أنها تحوّلت إلى عبء مالي دون مردودية واضحة خاصة في ظل عدم وضوح الأثر المباشر لهذه الإجراءات على مؤشرات النمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة

- ما هو أثر النقاقات الجبائية التحفيزات الجبائية على النمو الاقتصادي؟

فرضية الدراسة:

- هناك علاقة سببية بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي
- هناك علاقة طويلة الأجل بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي

أهمية الدراسة:

تعد دراسة تأثير النفاقات الجبائية على النمو الاقتصادي من المواضيع المحورية في ميدان المالية العامة لتحديد كيفية استخدام هذه النفاقات كأداة فعالة في توجيه الاقتصاد وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتشجيع الاستثمار كما تساعد هذه الدراسة في تقيم فعالية سياسة الانفاق الجبائي في الجزائر وتوجيهها بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية والاحتياجات الوطنية.

أهداف الدراسة:تكمن اهم اهداف البحث فيما يلي:

- تحليل تطور النفاقات الجبائية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.
- دراسة دور النفقات الجبائية في خلق المشاريع ومناصب شغل.
- تحديد طبيعة العلاقة بين النفقات الجبائية و النمو الاقتصادي (الناتج محلي الخام) في الجزائر، مع اختبار وجود العلاقة السببية بين المتغيرين.

منهجية الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع تمّ اعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي بغرض تحليل الموضوع من جميع جوانبه. ولأجل ذلك تم الاعتماد على العديد من المراجع ومواقع الرسمية المتخصصة في المجال والتي لها صلة مباشرة بمتغيرات الدراسة. وفي تحليل مخرجات الدراسة القياسية، وعلى المنهج القياسي الكمي بالاعتماد على برنامج Eviews في تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

و قد قمنا بتقسيم البحث إلى المحاور التالية :

- المحور الأول: مفاهيم عامة حول النفقات الجبائية
- المحور الثاني: دراسة تحليلية لتطور النفقات الجبائية و دورها في خلق مناصب شغل
- المحور الثالث: تحديد أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصاد

الدراسات السابقة:

- نجيم بن منصور (2023) بعنوان "العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر"؛ الهدف من هذه الدراسة تحديد العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022 النموذج القياسي المستخدم في الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. تم استخدم كل من النفقات العمومية، الاستثمار، سعر الصرف والتضخم؛ كمتغيرات تحكم. والتحفيزات الجبائية للتعبير عن النفقات الجبائية؛ نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للتعبير عن النمو الاقتصادي كمتغير المستقل للدراسة. اهم نتائج المتوصل اليها لهذا البحث تتمثل في وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والنفقات الجبائية، حيث كانت الاحتمالية معنوية في حدود % 10، أي ان التغير في قيمة النفقات الجبائية بنقطة واحدة يؤدي إلى تغير النمو الاقتصادي بـ 0.02 نقطة وهو أثر ضعيف. كما أظهرت نتائج اختبار السببية انه لا توجد علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والنفقات الجبائية.

- دراسة (Fernando Silva, Nathalia Thais Costa, Ângela Cristina dos Santos&, NiltonMarques, 2021) حيث هدفت الدراسة الى تحديد دور الحوافز الضريبية الممنوحة للشركات في نمو دخل الفرد في منطقة مارانهاو بدولة برازيل تمثلت منهاجية الدراسة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام برامج "PróMaralhão" و "MaisEmpresas" لتحليل البيانات المتعلقة بأثر الحوافز الضريبية على خلق فرص العمل خلال الفترة 2010-2017. نتيجة الرئيسية للبحث تتمثل في وجود العلاقة ايجابية بين دخل الفرد ونمو العمالة كما ان السياسة المعتمدة من طرف الحكومة من خلال البرامج "PróMaralhão" و "MaisEmpresas" ساهمت في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفع مستوى الاستثمار في مارانهاو.

- دراسة (Ivana&Darko, 2017)، الهدف من هذه الدراسة تحديد أهم الحوافز الضريبية بالنسبة للمستثمرين حيث اعتمد الباحثان على نهج كمي لجمع البيانات الأولية عبر استطلاعات عن المستثمرين الأجانب المستفيدين من تحفيزات وامتيازات جبائيه في صربيا، ومقارنة وتحليل البيانات التي تم جمعها لتحديد سببية الظواهر التي تم البحث عنها.حسب نتائج البحث تعتبر الحوافز الضريبية لتوظيف موظفين جدد، والحوافز الضريبية لشركات التصدير وكذلك المتعلقة بالضريبة على دخل الكيانات القانونية أهم حوافز بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين يقومون بأعمال تجارية في صربيا. حسب الاستطلاع، أكد المستثمرين الأجانب، على ضرورة التزام واضعي السياسات الاقتصادية؛ على ادراج الحوافز التجارية التفضيلية بشكل مناسب وذلك لجعل بيئة الأعمال في صربيا مناسبة وحسب توقعاتهم. توصلت الدراسة الا وجود احتمالات جيدة وعديدة لزيادة تدفق رأس المال الأجنبي. وذلك، من خلال منح للمستثمرين مجموعة من الحوافز الضريبية في أقرب الأجال، مع الاخذ بعين الاعتبار المتغيرات الأخرى والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال والنمو الاقتصادي والتي قد يكون لها تأثير على المستثمرين عند اختيار صربيا كوجهة استثمارية.

- دراسة حجار مبروكة (2016) ، تهدف الدراسة قياس مدى فعالية سياسة الإنفاق الجبائي، في دعم نمو وتطور القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة -1999 كما ركزت الدراسة على الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في تحريك عجلة التنمية، وتوضيح جهود الدولة الجزائرية على دعم تطور هذا القطاع، وذلك من خلال تقليص تكاليف الاستثمار الخاص وكذلك تخفيض الأسس الضريبية، حيث نصت قوانين الضرائب الجزائرية وقانون الاستثمار على عدة امتيازات وتحفيزات جبائيه لصالح تشجيع القطاع الخاص على التوسع والاستثمار. خلصت الدراسة الا انه ورغم تحسن الملحوظ في عدد مؤسسات القطاع الخاص الا انه لم يرقى الى المستوى المطلوب حيث ان معظم مؤسساته عبر عن مؤسسات مصغرة التي توظف اقل من 10عمال. إضافة الى ان معظم نشاطاته في قطاع الخدمات والتجارة وفي مجال البناء والاشغال العمومية وفي القطاعات التي لا تتطلب كثافة عالية في راس مال وتكنولوجيا.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول النفقات الجبائية

1. ماهية النفقات الجبائية

تطور مفهوم النفقات الجبائية عبر السنوات فيما يلي بعض التعريفات المرتبطة به :

وضح سوري ستانلي: ان الانفاق الضريبي هو برنامج حكومي يقدم الدعم المالي من خلال تدابير ضريبية بدلا من الانفاق المباشر من الميزانية(Surrey, 1973)

حسب الدليل المنهجيCREDAF: النفقات الجبائية هي "تدابير تحفيزية تأثر بشكل كبير على ميزانية الدولة, حيث تتخلى الدولة طوعا عن جزء من إيراداتها الضريبية لدعم القطاع الإنتاجي أو اجتماعي" (CREDAF, 2015)

عرفهاصندوق النقد الدولي (FMI): على انها مجموعة من الإعفاءات الجبائية او امتيازات من النظام الجبائي التي تؤدي الى التخفيض من تحصيل الإيرادات الجبائية من طرف الإدارة الجبائية، حيث أن الأهداف المراد تحقيقها يمكن الوصول اليها بوسائل غير جبائية مثل برامج الانفاق المباشر وهنا نستخلص ان النفقات الجبائية شكل من أشكال الإنفاق العام المباشر (FMI, 2001).

منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE): إجراءات تنظيمية و تشريعية الاستثنائية التي تأدي الى انخفاض في الإيرادات الجبائية للدولة مقارنة بتطبيق النظام الجبائي المرجعي أي مقارنة بالمبادئ الاساسية للضريبة(Koiwa.Tetsura., 2006).

تعريف وزارة المالية: حسب ما جاء في مشاريع القوانين المالية لسنوات 2014,2013,2012 وصفها بمصطلح "الدعم الجبائي" كما تضمنت هذه التقارير على تعريف لنفقات الجبائية كالتالي "يتم تحليل النفقات الجبائية كأحكام تنظيمية وتشريعية يستلزم تنفيذها خسارة في التحصيل الجبائي (إيرادات الدولة) وبالمقابل تخفيف العبء الجبائي على المكلفين بالضريبة مقارنة بما يمكن دفعه عند تطبيق معدلات النظام الجبائي المرجعي(السياسات، 2013)

حسب مجلس المحاسبة للجزائر: هي امتيازات تمنحها الدولة بقصد تشجيع الاستثمار الأنشطة والمناطق أو الفئات الاجتماعية، من خلال الإعفاء الطوعي لجزء من عائدات الضريبية. الهدف من هذه المزايا هو تشجيع ودعم لصنف من المكلفين بالضريبة، أو منطقة جغرافية، أو نوع من الخدمات أو المنتوجات، أو نشاط اقتصادي أو ثقافي أو اجتماعي(المحاسبة، 2013).

2. **أشكال الإنفاق الجبائي**: تتمثل أبرز أشكال الإنفاق الجبائي فيما يلي(المادة 282 من ق ض م ر، 2023):

أ- **الإعفاء الجبائي**: عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب المستحق مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة ويكون الإعفاء إما دائما أو مؤقتا "، كما نعني بالإعفاء الجبائي عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل دائم أو بشكل مؤقت وذلك حسب ما ينص عليه القانون، وتلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية(تجيم بن منصور، 2023).

- **الإعفاء الدائم**: يقصد به تلك التسهيلات الدائمة الهدف منها رفع المستوى المعيشي والثقافي للأفراد وإنعاش الاقتصاد. تمنح الدولة الإعفاء الدائم للمشاريع وفقا لأهمية نشاطها ومكانتها الاقتصادية(حجازي، 2001).
- **الإعفاء المؤقت**: أو ما يعرف بالعطلة الضريبية (Holiday Tax)، يدوم هذا الإعفاء لفترة محددة تتراوح عادة بين ثلاثة إلى عشر سنوات، ويمنح في الاغلب للمشاريع حديثة النشأة التي تحتاج إلى سيولة كبيرة في مرحلة الانطلاق لتغطية تكاليف إنشاء والاستغلال ومواجهة الأخطار المالية المحتملة، كما يمنح لأيضا لمشاريع قائمة ترغب في الإنتاج

بهدف التصدير أو التوسع أو تلك التي تواجه أزمات مالية صعبة، حيث أن مدة الإعفاء تحدد حسب أهمية الاستثمار .((Flurim, (2022)-)

ب- **التخفيضات الجبائية:** تنقسم التخفيضات الجبائية إلى ثلاث أنواع هي:

- **التخفيضات المتعلقة بمعدل:** حيث يتم إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات مخفضة بدل معدلات معمول بها في النظام العام مقابلالالتزام ببعض الشروط القانونية، كما هو مطبق في حالة الرسم على القيمة المضافة في حدود معدلين؛ المعدل العام 19% أو المخفض 9% (المادة 9 من ق ر ر ا، 2024)، كذلك الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر حيث يستفيد المكلفون في ظل هذا النظام تطبيق أربعة معدلات : 10% بالنسبة للمؤسسات الإنتاج في حالة ما تعيد استثمار أربحها في حصص رأسمال مؤسسات أخرى بنسبة لا تقل عن 90%، 19% الأنشطة إنتاج السلع و23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحموية، باستثناء وكالات الأسفار ، 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.(المادة 135 من ق ض م ر م، (2024)
- **التخفيضات المتعلقة بوعاء الضريبة:** وهي تشمل التخفيضات التي تمس بأساس للضريبة قبل فرض الضريبة، مثل التخفيضات الممنوحة عند تقديم طلب مشترك بغية توحيد فرض الضريبة على الدخل الإجمالي ما بين الزوج والزوجة المحققين لمدا خيل خاضعة في الجزائر
- **التخفيضات المطبقة على مبلغ الضريبة:** تشمل التخفيضات المطبقة على المبلغ النهائي للضريبة المستحقة مثل التخفيضات المطبقة على الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات للمكلفين والناشطين القاطنين في ولايات الهضاب العليا والجنوب قصد تحقيق التنمية به((Fernando Silva, (2021)ا.

ت-الامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع الخاص:تحدد شهادة التسجيل نوع و طبيعة الامتيازات الممنوحة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى وجود ثلاثة (03) أنواع من الامتيازات:

- الامتيازات المشتركة لجميع الاستثمارات.
- الامتيازات الإضافية للأنشطة المميزة و/أو المولّدة لمناصب الشغل.
- الامتيازات الاستثنائية للاستثمارات التي تكتسي طابعًا خاصًا من حيث الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

يُبيّن الجدول أدناه الأنواع الثلاثة للامتيازات المذكورة أعلاه(DGI, 2018):

الجدول رقم 01: يوضح الامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع الخاص حسب نوع التنظيم

نوع التنظيم	الإعفاءات الضريبية	
	مرحلة تركيب المشاريع	مرحلة الاستغلال
	أ-لجميع الاستثمارات: -إعفاء من الرسوم الجمركية للتجهيزات المستوردة -إعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات	أ-لجميع الاستثمارات: -إعفاء لمدة ثلاث سنوات من الضرائب على أرباح الشركات -إعفاء لمدة ثلاث سنوات من الرسم على النشاط المهني.

التنظيم العام **(الامتيازات المشتركة لجميع الاستثمارات)**	- إعفاء من رسوم نقل الإقتناءات العقارية. - تخفيض بنسبة 90 %من مبلغ الإيجار السنوي الذي تحدده مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار - الإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بالعقود التأسيسية للشركات وكذا زيادات رأس المال ب-للاستثمارات الواقعة في الجنوب والهضاب العليا وكافة المناطق التي تستدعي مساهمة خاصة من الدولة: - تتحمل الدولة كليًا أو جزئيًا لتكاليف الأشغال الخاصة بالبنى التحتية اللازمة لإنجاز الاستثمار - تخفيض مبلغ الإيجار السنوي الذي تحدده مصالح أملاك الدولة في إطار منح الأراضي لإنجاز مشاريع الاستثمار	- تخفيض بنسبة 50 %من مبلغ الإيجار السنوي المحدد من طرف مصالح أملاك الدولة. ب-للاستثمارات الواقعة في الجنوب والهضاب العليا وكافة المناطق التي تستدعي مساهمة خاصة من الدولة: - إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة عشر (10) سنوات؛ - إعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) لمدة عشر (10) سنوات.
التنظيم الخاص الاستثنائي **(الامتيازات الإضافية للأنشطة المميزة)**	- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات. - إعفاء من حقوق التسجيل - إمكانية أخذ الحكومة على عاتقها بشكل جزئي أو كلي للنفقات الخاصة عمال للبنى التحتية اللازمة لتحقيق الاستثمار. - إعفاء من رسوم نقل الاقتناءات العقارية إعفاء من الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة.	- إعفاء لمدة ثلاث سنوات من الضرائب على أرباح الشركات - إعفاء لمدة ثلاث سنوات من الرسم على النشاط المهني. - تخفيض بنسبة 50 %من مبلغ الإيجار السنوي المحدد من طرف مصالح أملاك الدولة. - تمديد مدة الامتيازات الجبائية الخاصة بمرحلة الاستغلال من ثلاث (03) سنوات إلى خمس (05) سنوات لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج مناطق الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي يستلزم تطويرها مساهمة خاصة من الدولة، وذلك في حالة ما إذا أدت هذه الاستثمارات إلى خلق أكثر من مائة (100) منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال، كحد أقصى.

تنظيم العقود	بالإضافة إلى الإعفاءات الممنوحة في إطار الامتيازات المشتركة. - منح إعفاءات أو تخفيضات من الرسوم الجمركية، الضرائب، الجبايات وجميع الأعباء ذات الطابع المالي، فضلًا عن الإعانات، المساعدات أو أشكال الدعم المالي الأخرى، وكذا جميع التسهيلات الممكن منحها، وذلك وفقًا للتشريع المعمول به، ولصالح إنجاز المشروع، ولمدة يتم الاتفاق عليها مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) . - إمكانية نقل امتيازات الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار(CNI) ، إلى المتعاقدين مع المستثمر المستفيد، المكلفين بإنجاز المشروع لصالح هذا الأخير.	- تمديد مدة الامتيازات الجبائية لمرحلة الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات - منح المجلس الوطني للاستثمار(CNI) ، ولفترة لا تتجاوز خمس (5) سنوات، إعفاءات أو تخفيضات من الحقوق والضرائب والرسوم، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة (TVA) المطبّق على أسعار السلع المنتجة في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة - الاستفادة من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم بالنسبة للسلع والمواد الأولية الداخلة في إنتاج السلع المعفاة من الرسم على القيمة المضافة(TVA) ، وذلك في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة.

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

المحور الثاني: دراسة تحليلية لتطور النفقات الجبائية و دورها في خلق مناصب شغل

1. تحليل تطور النفاقات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 1999-2022

الجدول رقم 02: يوضح تطور النفاقات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 1999-2022

السنوات	TVA	IBS	TAP	IRG	TF	ENR	IFU
1995	151,00	27,00	304,00	-	1,00	-	41,00
1996	1 889,00	1 592,00	614,00	-	1,00	1,00	119,00
1997	1 718,00	1 062,00	727,00	-	4,00	1,00	163,00
1998	4 957,00	2 080,00	1 417,00	-	3,00	1,00	200,00
1999	19 647,00	5 120,00	4 483,00	35 470,00	19,00	31,00	1 476,00
2000	22 312,00	3 651,00	5 437,00	34 310,00	18,00	11,00	1 028,00
2001	29 283,00	7 237,00	6 249,00	44 670,00	29,00	17,00	2 365,00
2002	22 004,00	4 090,00	6 965,00	51 630,00	11,00	5,00	803,00
2003	39 606,00	5 923,00	21 920,00	59 930,00	8,00	3,00	1 786,00
2004	34 838,00	3 424,00	4 754,00	74 880,00	11,00	4,00	403,00
2005	32 523,00	12 158,00	4 826,00	82 770,00	9,00	8,00	193,00
2006	36 060,00	5 117,00	2 946,00	94 960,00	6,00	1,00	43,00
2007	33 255,00	1 880,00	4 421,00	122 670,00	8,00	1,00	-
2008	72 992,00	6 705,00	3 978,00	151 910,00	2,00	12,00	-
2009	65 318,00	843,00	1 159,00	159 851,00	37,00	0,10	-

2010	78 942,00	13 381,00	1 345,00	163 508,00	2,00	1,00	-
2011	80 881,00	3 623,00	4 159,00	180 255,00	2,00	-	-
2012	135 308,00	1 873,00	2 890,00	192 450,00	3,00	6,00	-
2013	88 068,00	3 432,00	2 804,00	656,00	5,00	1,00	-
2014	95 509,00	6 741,00	3 721,00	-	1,00	1,00	-
2015	97 787,00	6 090,00	3 669,00	-	3,00	2,00	-
2016	65 018,00	4 188,00	3 438,00	-	29,00	-	-
2017	76 119,00	13 052,00	7 788,00	348,00	19,00	4,00	16,00
2018	49 174,00	22 246,00	10 915,00	0,82	1,00	0,00	0,40
2019	69 178,00	20 862,00	14 418,00	1 509,00	2,00	15,00	22,00
2020	49 949,00	24 588,00	36 331,00	176,00	1,00	39,00	44,00
2021	25 257,00	22 058,00	23 408,00	146,00	1,00	2,00	82,00
2022	69 451,00	71 698,00	13 816,00	179,00	386,00	0,90	107,00
2023	56 879,00	64104,00	8824,00	184,00	1,7	-	-
المجموع	1454073	338845	207726	1452462,82	623,7	168	8891,4
مجموع النفقات الجبائية في إطار الامتيازات الجبائية والتشجيع على الاستثمار3462789,92 م/ دج							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للضرائب

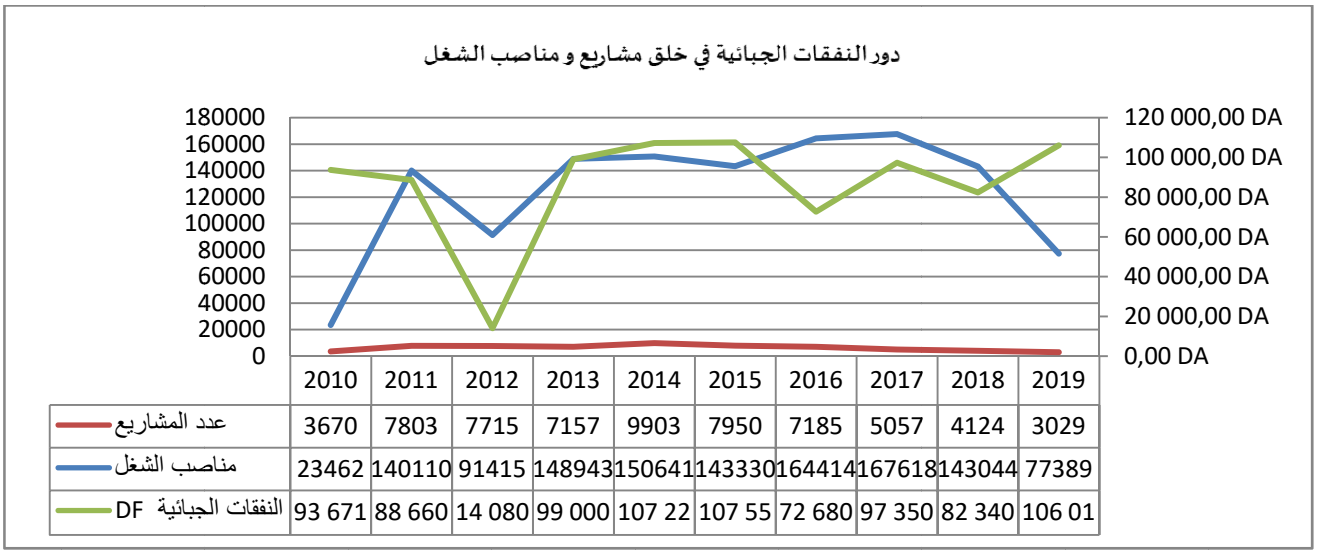
تشير بيانات النفقات الجبائية في الجزائر خلال الفترة من 1995 إلى 2023 إلى ما يلي:

- زيادة ملحوظة في إعفاءات الرسم على القيمة المضافة (TVA) والضريبة على أرباح الشركات(IBS) ، وهو ما يعكس توجه الحكومة نحو تحفيز الاستثمارات في القطاعات الصناعية والتجارية الرئيسية بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وجذب رؤوس الأموال. يعود هذا الارتفاع إلى السياسات المالية التي تمنح حوافز واسعة للشركات لتشجيعها على زيادة الإنتاج والاستثمار، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر مثل انخفاض أسعار النفط وتأثيرات الأزمات العالمية.
- بينما تظهر نفقات الرسم على النشاط المهني (TAP) تقلبات واضحة، حيث سجلت ارتفاعات في بعض السنوات مثل عام 2020، تلتها انخفاضات نتيجة للتغيرات في طبيعة النشاط الاقتصادي وتأثير الإجراءات التنظيمية المتفاوتة على مختلف القطاعات.
- تُظهر البيانات أن نفقات الضرائب الأخرى مثل الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، الضريبة العقارية (TF)، وحقوق التسجيل والضريبة الجزافية (ENR) و(IFU) تظل منخفضة نسبيًا مقارنة بالنفقات متعلقة ب TVA وIBS، بسبب محدودية نطاق الإعفاءات أو لأنها تستهدف قطاعات أقل نشاطًا، مما يدل على أن الحوافز الجبائية متركزة بشكل أكبر حول الضرائب المتعلقة بالشركات والأنشطة الاقتصادية الكبرى.
- بلغ إجمالي النفقات الجبائية خلال الفترة حوالي 3.46ترليون دينار جزائري، وهو مبلغ كبير يعكس حجم التنازلات المالية التي تقدمها الحكومة لتحفيز الاستثمار، وهو ما يستدعي دراسة أثر هذه النفقات على النمو الاقتصادي الحقيقي ومدى عودتها بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

تبين المعطيات زيادة واضحة في تحفيزات TVA و IBS، بينما تشهد باقي الضرائب استقرارًا أو تراجعًا في مستويات النفقات، مما قد يعكس سياسة اقتصادية تركز على دعم القطاعات الصناعية والتجارية بشكل أساسي.كما نستنتج انه على الرغم من ضخامة إجمالي النفقات الجبائية، إلا أن ذلك يستدعي مراجعة مردوديتها وفعاليتها، حيث يجب التأكد من أن هذه الحوافز تحقق أهدافها في خلق فرص العمل وتنمية الاقتصاد دون التسبب في فقدان عوائد مالية كبيرة للدولة. لذا، يتطلب الأمر تحسين آليات الرقابة وضبط التوزيع الأمثل لهذه الحوافز لتحقيق تنمية مستدامة ومتكاملة.

2. دور النفقات الجبائية في خلق المشاريع ومناصب شغل

الشكل رقم01 :يوضح علاقة بين تطور النفقات الجبائية والمشاريع منجزة ومناصب شغل



	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع	3670	7803	7715	7157	9903	7950	7185	5057	4124	3029
مناصب الشغل	23462	140110	91415	148943	150641	143330	164414	167618	143044	77389
النفقات الجبائية DF	93 671	88 660	14 080	99 000	107 22	107 55	72 680	97 350	82 340	106 01

بناءً على المعطيات الشكل البياني نلاحظ أن العلاقة بين النفقات الجبائية وعدد المشاريع وعدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في إطار الامتيازات الجبائية والتشجيع على الاستثمار تتميز بتذبذب في تطور النفقات الجبائية عبر السنوات، حيث بلغت ذروتها في سنة 2015 بـ 107,550.00 م/دج، يشير هذا التغير اعتماد الدولة على سياسة دعم و تحفيز الاستثمار خلال الفترات التي عرفت ارتفاعا في النفقات، مع ملاحظة تقليص هذه النفقات في فترات لاحقة ربما نتيجة تقييم النتائج أو قيود المالية الناجمة عن أزمة البترولية. فيما يخص العلاقة النفقات الجبائية بعدد المشاريعيمكننا استنتاج ارتباط مباشر نسبيًا بين النفقات الجبائية وعدد المشاريع المعتمدة حيث نسجل انه رغم تذبذب في الانفاق الا انا عدد المشاريع شهد ارتفاع مستمر ليبلغ ذروته سنة 2014 ب 9903 مشروع بلغت النفقات الجبائية 107,220.00 م/دج وعدد المشاريع 7185 مشروعًافي المقابل و هو عدد منخفض جدا مقارنة بحجم الانفاق ، سنة 2019 رغم أن النفقات الجبائية عرفت ارتفاع الى انه هناك انخفاض في عدد المشاريع الذي بلغ 3029 مشروعًا، ما قد يعكس إعادة توجيه في السياسة الجبائية أو ضعف الاستفادة من الامتيازات.نستخلص من ذلك أن العلاقة ليست دائمًا تناسبية خطية، وإنما تتأثر بمتغيرات أخرى كنوعية المشاريع، أولويات الاستثمار، أو الإجراءات المعتمدة من قبل الوكالات المانحة. من حيث مناصب العمل، تُظهر السنوات 2015 و2016 ارتفاعًا ملحوظًاعدد المناصب ليبلغ ذروته في 2017 ب167618 منصب ليعود للانخفاض في 2019، هذا التباين يدل على أن فعالية النفقات الجبائية في خلق مناصب الشغل ليست مرتبطة فقط بحجم النفقات، بل بكفاءة استثمارها، ونوعية المشاريع المستفيدة.

تبرز هذه المعطيات أن الامتيازات الجبائية تُعتبر أداة فعالة في دعم الاستثمار وخلق مناصب شغل، لكن فعاليتها تختلف حسب طبيعة المشاريع، وجهة الاستثمارات، ومدى كفاءة السياسات التحفيزية. فالنفقات الجبائية المرتفعة لا تعني بالضرورة عددًا أعلى من المشاريع أو المناصب، ما يُبرز أهمية المتابعة الدقيقة والتقييم الدائم لسياسة الامتيازات الجبائية.

المحور الثالث: تحديد أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي

النموذج المستعمل:

من أجل قياس أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1999-2022) اعتمدنا على نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الزمنية الموزعة في تقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير، بين المتغيرات التفسيرية IBS. TAP. TVA و المتغير التابع PIBفي معادلة واحدة على النحو التالي:

$$\Delta PIB_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta PIB_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_i \Delta IBS_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_i \Delta TAP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_i \Delta TVA_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث:

Δ تمثل الفرق الأول (First OperatorDifference)، p تمثل عدد فترات الإبطاء للمتغير التابع PIB و q يمثل عدد فترات الإبطاء للمتغير ات التفسيريةIBS. TAP. TVA

$\boldsymbol{\beta}$ تمثل معامل تقدير المعادلة.

تمثل معلمات الأجل الطويل .يتم اختبار علاقة التكامل المشترك حسب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة من خلال فرضيتين هما:

- **فرضية العدمH0** :تنص على عدم وجود علاقةتوازنية طويلة الأجل (عدم وجود تكامل مشترك) بين المتغيرات الموجودة في النموذج وتكتب على النحو التالي؛

- **الفرضية البديلة H1** :تنص على وجود علاقةتوازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين المتغيرات الموجودة في النموذج وتكتب على النحو التالي.

1. نتائج اختبار ADF لجميع متغيرات الدراسة:

الجدول التالي يوضح لنا نتائج اختبار في مختلف المستويات

الجدول رقم 02: نتائج اختبار جدر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

المتغير	عند المستوى			الفرق الاول		
	1	2	3	4	5	6
PIB	2.95	*	*	4.66	*	*
TVA	7.32	*	*	5.22	*	*
IBS	3.12	*	*	4.99	*	*
TAP	2.80	*	*	5.96	*	*
القيم الحرجة	عند المستوى			الفرق الاول		
1%	4.35	3.71	2.65	4.46	3.76	2.67
5%	3.59	2.98	1.95	3.64	3.00	1.95
10%	3.23	2.62	1.60	3.26	2.64	1.60

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews

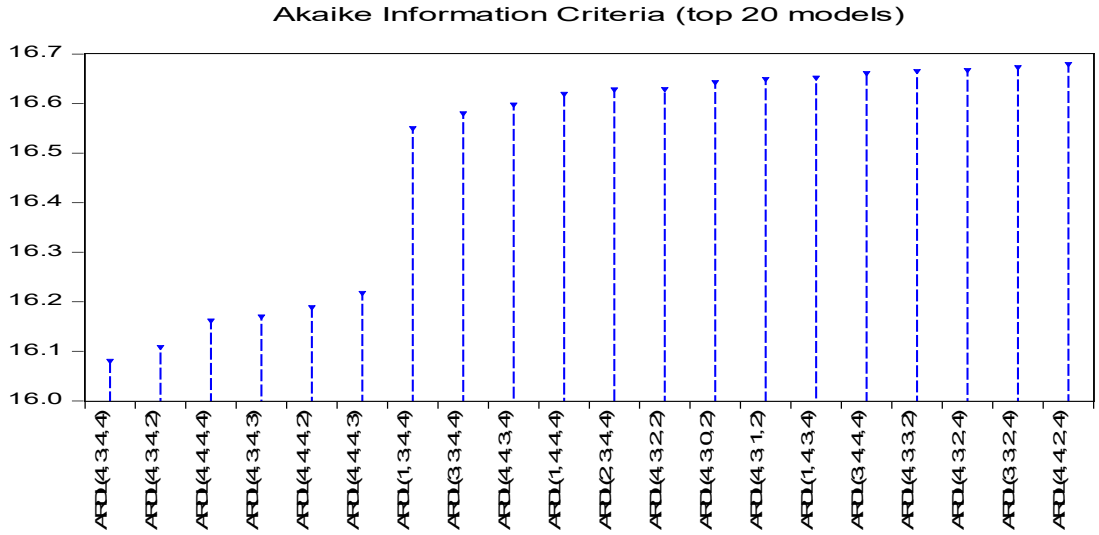
نقصد ب (1): اختبار استقرار السلسلة في المستوى بوجود ثابت و اجتاه عام، (2):بوجود ثابت فقط، (3): بدون ثابت واتجاه عام، أما بالنسبة ل (4):اختبار استقرار السلسلة عند الفروق بوجود ثابت واجتاه عام،(5): بوجود ثابت، (6): و في الأخير بدون ثابت واتجاه عام.

بينت نتائج دراسة استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأول Level 1 أن معظم معاملاتها لها جذر الوحدة test unit عند مستوى معنوية عند المستوى 5%، مما يخول لنا استخدام نموذج ARDLفي تقدير العلاقة بين المتغيرات.

2. تحديد فترات الإبطاء المثلى (الفجوات الزمنية المثلى)

باستعمال برنامج Eviews تم الحصول على 20 نموذج التي تحقق اقل قيمة AIC

الشكل رقم 02: فترات الإبطاء المثلى حسب معيارAkaik



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews

استنادا على نتائج Akaike، نلاحظ ان النموذج ARDL (4, 3,4,4) هو الامثل من بين 20 نموذج مقترح

3. اختبار التكامل المشترك وفقا لنموذج:ARDL

تم استخدام**اختبار** التكامل المشترك وفقا لنموذج «ARDL Bounds testing approch "لتحديد مدى ارتباط النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة له على المدى الطويل. النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: نتائج Bound test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.544126	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	24		Finite Sample: n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews

من خلال معطيات الجدول، يتضح أن قيمة F = 6.544126 وهي أكبر من الحدود العليا لقيم F الجدولية المقابلة لجميع المستويات المعنوية (1%،5% ،10%)ومنه نرفض الفرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، نستنتج وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل عند مستوى أكبر 5%.

4. تقدير العلاقة طويلة الأجل

الجدول رقم 04 : تقدير العالقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IBS	0.913106	0.214504	4.256818	0.0080
TAP	-0.123940	0.225187	-0.550385	0.6057
TVA	0.169507	0.022649	7.484143	0.0007
C	345.6443	1215.550	0.284352	0.7875

EC = PIB - (0.9131*IBS -0.1239*TAP + 0.1695*TVA + 345.6443)

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن هناك علاقة ايجابية طويلة الأجل بين النفقات الجبائية و نتج محلي الخام ، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في قيمة كل من ضريبة عل الارباح IBS والرسم على القيمة المضافة TVA يؤدي إلى تغير النمو الاقتصادي (نتج محلي الخام) ب 0.913106و0.169507 على التوالي، من جهة اخرى نلاحظ الاثر سلبيللرسم على النشاط المهني على النمو الاقتصادي حيث الزيادة بوحدة واحدة في قيمته يؤدي إلى تغير النمو الاقتصادي (نتج محلي الخام) ب0.123940 – وهو أثر ضعيف مقارنة بقيمة الإيرادات التي تخلت عنها الدولة بهدف الحصول على معدلات نمو ايجابية معتبرة مستقبلا.

5. تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ

الجدول رقم 05: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذجARD

Dependent Variable: PIB
Method: ARDL
Date: 07/09/25 Time: 19:58
Sample (adjusted): 1999 2022
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): IBS TAP TVA
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(4, 3, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	0.147676	0.334418	0.441590	0.6772
PIB(-2)	0.014433	0.439089	0.032871	0.9750
PIB(-3)	-0.591073	0.550503	-1.073696	0.3320
PIB(-4)	0.858411	0.431609	1.988864	0.1034
IBS	0.130505	0.047182	2.765962	0.0396
IBS(-1)	0.170703	0.074331	2.296526	0.0701
IBS(-2)	-0.065977	0.103253	-0.638984	0.5510
IBS(-3)	0.285744	0.082806	3.450778	0.0182
TAP	-0.032752	0.046458	-0.704966	0.5123
TAP(-1)	-0.051655	0.048465	-1.065820	0.3352
TAP(-2)	-0.062049	0.059188	-1.048331	0.3425
TAP(-3)	-0.073717	0.058945	-1.250604	0.2664
TAP(-4)	0.149459	0.067465	2.215347	0.0776
TVA	0.032498	0.017325	1.875833	0.1195
TVA(-1)	0.004779	0.015504	0.308265	0.7703
TVA(-2)	0.047584	0.016894	2.816584	0.0373
TVA(-3)	-0.006157	0.017282	-0.356305	0.7362
TVA(-4)	0.018009	0.018542	0.971247	0.3760
C	197.2082	701.9514	0.280943	0.7900

R-squared	0.997428	Mean dependent var	13064.76
Adjusted R-squared	0.988168	S.D. dependent var	6852.163
S.E. of regression	745.3497	Akaike info criterion	16.08030
Sum squared resid	2777731.	Schwarz criterion	17.01293
Log likelihood	-173.9636	Hannan-Quinn criter.	16.32773
F-statistic	107.7140	Durbin-Watson stat	1.706922
Prob(F-statistic)	0.000029		

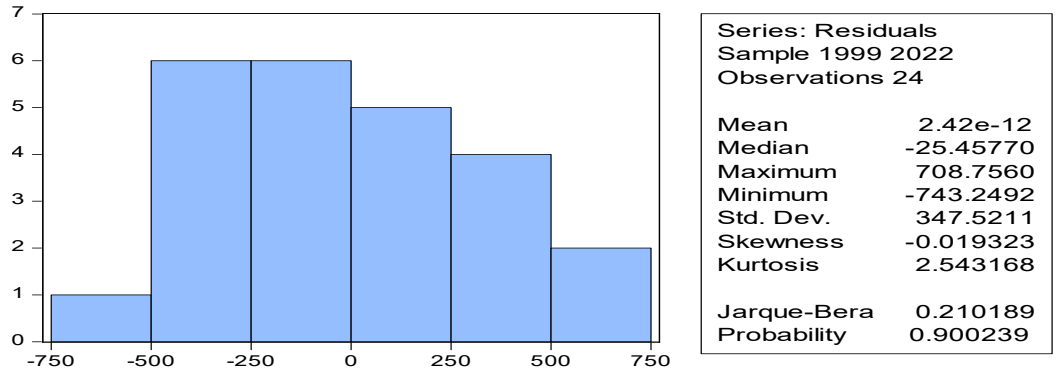
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews

تظهر معطيات الجدول رقم الأثر سلبيللرسم على النشاط المهني TAP و ضريبة عل الارباح IBS والرسم على القيمة المضافة TVAعلى النمو الاقتصادي(نتج محلي الخام) .كما يبينأن قيمة معامل= R (99 %) 0. 997428 . تعتبر درجة تأثير قوية و هي تمثلدرجة تأثير المتغيرات المدرجة في النموذج على النمو الاقتصادي (ناتج محلي الخام)، بالإضافة إلى أن معلمات النموذج لها معنوية إحصائية كلية ترجمتها احتمال إحصائية فيشر المقدرة بـ 0.000029 وهي أقل من 5% كما أن قيمة اختبار ديربن واطسون DW بلغت 1.706922 وهي عبارة عن تشويش أبيض و تمثل قيمة مضللة لا يعتمد عليها في نماذج الانحدار الذاتي VAR

6. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Tests de robustesse)

الشكل رقم 02 : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews

للتأكد من جودة النموذج قمنا باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لتحقق منن أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار P=0.900239 و هي اكبر من 5% ، و بالتالي سوف نقبل فرضية العدم H 0 القائلة بأن بواقي النموذج موزعة توزيعا طبيعيا، و نرفض الفرضية البديلة، و التي تؤكد أن البواقي لا تتبع توزيعا طبيعيا.

7. اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

الجدول رقم 06:اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.267965	Prob. F(2,5)	0.1991
Obs*R-squared	11.41601	Prob. Chi-Square(2)	0.0033

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews

لا وجود لارتباط ذاتي بين الأخطاء البواقي أي ان البواقي مرتبطة ذاتيا، و هذا ما تأكده نتائج حيث بلغت قيمة P=0.1991 وهي اكبر من% 5.

8. اختبار Heteroskedasticit Test:

الجدول رقم04 : اختبار ARCH:Test Heteroskedasticit

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

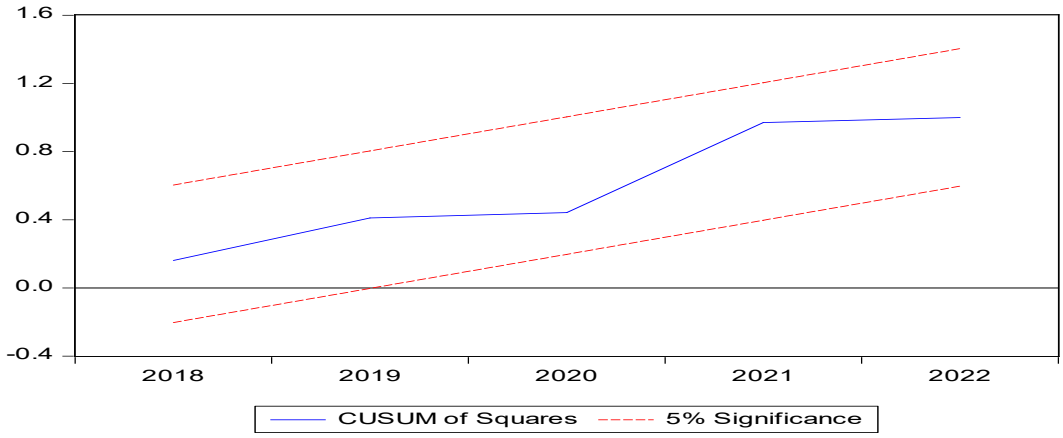
F-statistic	0.748573	Prob. F(18,5)	0.7060
Obs*R-squared	17.50450	Prob. Chi-Square(18)	0.4887
Scaled explained SS	0.586206	Prob. Chi-Square(18)	1.0000

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews

من خلال المعطيات الجدول بلغت قيمة P= 0.4887 وهي أكبر من 5 % و بالتالي نستنتج عدم تجانس البواقي واحتوائها اختلاف التباين.

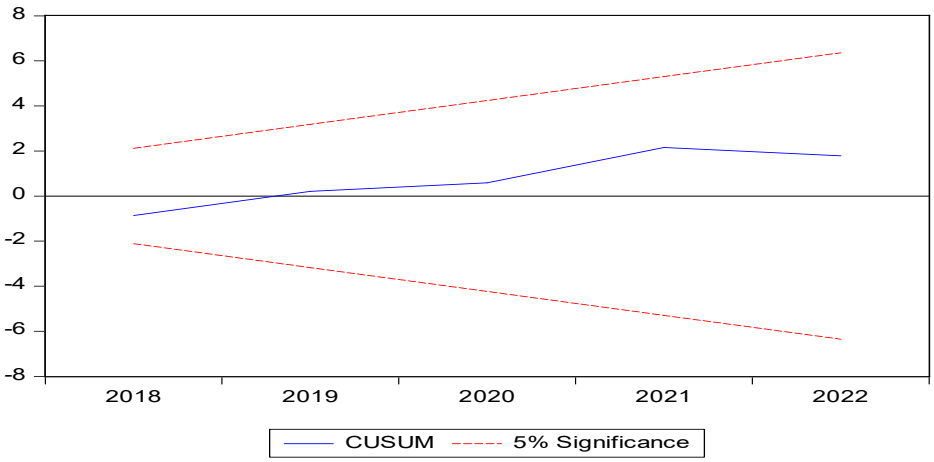
9. **اختبار الاستقرار الهيكلي (السكون) لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL**

الشكل رقم 03 : المجموع التراكمي لمربعات البواقيالمعاودة(Cusum of Squares)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews

الشكل رقم 04: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews

للتأكد من مدى سكون نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة يستوجب التحقق من أن معطيات الدراسة لا تحتوي على أية تغييرات هيكلية، وان المعلمات طويلة الأجل منسجمة و مستقرة مع المعلمات قصيرة الأجل. ومنه وللتحقق من الاستقرار الهيكلي للنموذج استخدمنا اختبارين هما، اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (squares of cusum) واختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) .حيث إذا وقع الشكل البياني للاختبارين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% ، عندها نستنتج الاستقرار الهيكلي لمعلمات صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL وعندها يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأن جميع المعلمات المقدرة قصيرة الأجل و طويلة الأجل مستقرة وساكنة.

من خلالالشكلين رقم2 و،4 نلاحظ ان الشكل البياني الإحصاء الاختبارين بداخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية % 5، ومنه نستنتج ان المعلمات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا خلال الفترة محل الدراسة.

الخلاصة:

الهدف من درستنا هو تحديد العلاقة بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة مما سبق خلصت نتائج دراسة، إلى ما يلي

تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج كانت ضمن نموذج قياسي مقبول من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية، حيث أن جميع الاختبارات المتعلقة بالاستقرار الهيكلي وبالجودة والتشخيص، كانت وفق ما تمليه أدبيات الدراسات القياسية كما أظهر نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة سلبية بين النفقات الجبائية والنمو الاقتصادي على المدى القصير فهو يظهر بقيم سلبية ضعيفة ومعنوية اقل من 5% .

أظهر اختبار الحدود إلى وجود علاقة طويلة الأجل أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي بقيمة موجبة ومعنوية في حدود، 5% لكل من IBS، TVA وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية، ويتماشى مع مساعي أغلب السياسات الحكومية التي تسعى إلى بعث النشاط الاقتصادي من خلال دعم المتعاملين الاقتصاديين ومنحهم مختلف الامتيازات والتحفيزات الجبائية. غير أن هذا الأثر يعتبر ضعيفا مقارنة مع حجم النفقات الجبائية ممنوحة، مما يستوجب ضرورة ترشيد هذه النفقات وتوجيهها إلى مشاريع محروسة من التجاوزات والتلاعبات التي تنجم من قبل بعض المستفيدين منها ومدروسة ذات مردودية الاقتصادية .

في الختام، يمكننا استخلاص انه

بغية تحقيق التنمية الاقتصادية ودفع عجلة الاستثمار وتحقيق العدالة الاجتماعية. أدرجت الحكومة الجزائرية النفقات الجبائية ضمن أدوات السياسة المالية، لتحفيز المؤسسات والأفراد أصحاب الأفكار المبدعة من خلال مختلف آليات الدعم الحكومي، وأشكال المرافقة من مشاتل وحاضنات الاعمال وكذا الدعم على إنشاء مؤسسات ناشئة من خلال القرار الوزاري 1275 حول شهادة براءة اختراع وشهادة مؤسسة ناشئة، متنازلة بذلك عن إيرادات مهمة.

- **التوصيات:**

- دراسة نقدية تقويمية سنوية للنفقات الجبائية يمكن من خلالها استدراك النقائص وتصويب الأخطاء للظفر بمخرجات ايجابية مهمة مستقبلا وتكريس مبدا ترشيد النقاقات.
- اعادة توجيه السياسة الجبائية واستخدمها كأداة فعالة لدعم الاستثمار، وخلق مشاريع ذات نوعية ومردودية اقتصادية.
- تحرير تقرير مفصل عن النفقات الجبائية، يرفق مع مشاريع قوانين المالية السنوية، ويعرض على البرلمان من أجل إضفاء نوع من الشفافية.
- تفعيل اليات الرقابة بمختلف أنواعها لمسايرة عدد المؤسسات المستحدثة وحجم الاستثمارات، بهدف محاربة التهرب الضريبي مما يضمن نجاعة الانفاق الجبائي.
- المتابعة الدقيقة والتقييم الدائم لسياسة الامتيازات الجبائية.

الإحالات والمراجع:

1. CREDAF. (2015). Guide méthodologique de CREDAF "l'évaluation des depanses fiscales: des principes à la pratiue ".
2. DGI. (2018). CIRCULAIRE N°03 /MF/DGI/DOFR/SDEF/B3/2018 DU 16/04 /2018 RELATIVE A LA.
3. Fernando Silva, L. N. ((2021)). The effects of tax incentives on job and income generation in the State of Maranhão. *Revista de Investigación,*.
4. -Flurim, A. A. ((2022)). THE GLOBAL TAX EXPENDITURES DATABASE. *Deutsches Institut fü*. International Journal of Research and Innovation in Social Science: 7 (7), 567-581.
5. FMI, F. M. (2001). *Département des finances publiques, Manuel sur la transparance des finances publiques.*
6. Koiwa.Tetsura. (2006). *Recent Issues On Tax Ependitures In OECD Countries. document non publié OCDE.*
7. Surrey, S. (1973). *Pathways to Tax reform ; the concept of tax expenditures.* Cambridge: Harvard University.
8. المادة 282 من ق ض م ر المادة 282 من ق ض م ر. (2023). *قانون الضرائب المماثلة و الرسوم المباشرة*.
9. المادة 9 من ق ر را المادة 9 من ق ر ر ا. (2024). *المادة 9 من قانون الرسم على رقم الاعمال*.
10. المادة من 135 ق ض م ر المادة 135 من ق ض م ر م. ((2024).
11. المرسي السيد حجازي. (2001). النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق. االسكندرية.، لدار الجامعية للطباعة والنشر.
12. مجلس المحاسبة. (2013). *التقرير التقيمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية*. الجزائر.
13. مديرية التقدير و السياسات. (2013). *تقرير ظرفي حول مشروع قانون تسوية الميزانية*.
14. نجيم بن تجيم بن منصور. (2023). العلاقة بين النفقات الجبائية و النمو االقتصادي في الجزائر. المجلة الجزائرية للمالية العامة: ISSN 1 المجلد31 / العـدد: 13)010.